

الفصل الأول

التعريف بالمصارف الإسلامية

تعريف المصرف :

المصارف جمع مصرف ، بكسر الراء ، وهو يعني في اللغة تغير الشيء من حالة إلى حالة ، أو إبداله بغيره^(١) .
وفي الاصطلاح الفقهي : بيع النقد بالنقد ، ويطلق على المكان الذي يباع فيه الصرف^(٢) .

(١) المصباح المنير/١/ ٤٦٢ ، القاموس المحيط ٣/ ١٦١ .

(٢) القاموس الفقهي للمستشار سعدي أبو جيب ص ٢١٠ ،
المعاملات المالية المعاصرة ، للدكتور محمد عثمان شبير
ص ٢١٣ .

تعريف المصرف الإسلامي :

إن التعريف الشائع للمصرف الإسلامي : أنه مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً .

وهذا تعريف قاصر ، لأنه غير جامع ، ولا مانع ، فهو غير جامع لأن المصرف الإسلامي لا يقتصر على هذا الجانب الوحيد في مجرد التعامل بدون فائدة ، بل له غايات وأهداف ونشاطات كثيرة ، ستمر معنا .

كما أنه تعريف غير مانع لظهور عدد من المصارف الغربية اليوم ، والمصارف الاشتراكية سابقاً ، تعتمد عدم الفائدة في التعامل ، ولا تسمى مصارف إسلامية .

إن عدم التعامل بالربا هو أحد أركان المصرف الإسلامي ، ويعتبر شرطاً ضرورياً لقيامه ومعاملاته ونشاطه ، ولكنه غير كاف .

يقول الدكتور رفيق المصري : « ولم تقم هذه المصارف الإسلامية من أجل أن الربا حرام فحسب ، بل قامت من أجل تطبيق الإسلام بجميع أوامره ونواهيه في مجالات عملها »^(١) .

(١) المصارف الإسلامية ، للدكتور رفيق المصري ص ٦٣ .

لذلك قدم الدكتور عبد الرحمن يسري - الأستاذ في كلية التجارة بجامعة الاسكندرية تعريفاً أشمل للمصرف الإسلامي فقال :

هو « مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها ، بالشرعية الإسلامية ، ومقاصدها ، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً »^(١) .

نشأة المصارف الإسلامية :

كانت المعاملات المالية جارية في جميع الحضارات ، وغطت الأحكام الشرعية العملية جميع المعاملات التي كانت سائدة في الدولة الإسلامية .

ولكن تأخر المسلمين في العصور الأخيرة ، وجمود الفقه والفقهاء ، وصلة العالم الإسلامي بدول العالم الغربي المتطور ، وحلول الاستعمار بكله على معظم البلاد الإسلامية ، واقتراحه بالغزو الفكري والاقتصادي والعسكري

(١) مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ١٦٧ ص ٢٩ .

والتربوي في عقر دار المسلمين - أدى إلى الجمود والتأخر في المعاملات الفقهية الإسلامية أمام التطور في التجارة والنشاط الاقتصادي ، وتسرب البديل من الأنظمة الغربية إلى البلاد الإسلامية ، وظهرت المصارف الربوية في البلاد العربية قبل أكثر من قرن ونصف .

وتقوم هذه المصارف على الربا والمعاملات المحرمة شرعاً ، فكان نشاطها محدوداً ، والتعامل معها بحذر وقلق ، ولم تساهم فعلياً في حل معضلات البلاد الإسلامية^(١) .

وكانت وظيفة المصارف التجارية نقدية ، ثم تطورت إلى الوظيفة الاستثمارية ، ثم تطورت أكثر إلى الوظيفة الائتمانية (القرض) ، وكانت المصارف التجارية العربية مجرد تقليد أو فروع للمصارف التجارية الربوية في الغرب^(٢) .

-
- (١) إن العمليات المصرفية في المصارف التجارية قسمان ، عمليات غير ربوية ، وعمليات ربوية (انظر : بحث الدكتور رفيق المصري ، النظام المصرفي ، خصائصه ومشكلاته في كتاب : دراسات في الاقتصاد الإسلامي ص ١٧١) ، وانظر : النظام المصرفي اللاربوي للدكتور محمد نجات الله صديقي ص ٧ .
- (٢) المعاملات المالية المعاصرة ، للدكتور شبير ص ٢٠٩-٢١٠ .

وثار العلماء والفقهاء على شيوع الربا ، وتطور الأمر منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين للبحث عن الهوية الإسلامية والعربية أولاً ، ثم التفكير في الحل والبديل لمشكلات المجتمعات الإسلامية ثانياً ، وبدأت تظهر أول ردة فعل ضد الربا وآثاره السلبية ، ومخاطره الاجتماعية والاقتصادية ، ومنافاته للدين والعقيدة والإيمان والعدل^(١) .

وحاول العلماء التعمق في بطون الفقه الإسلامي الزاخر لإحيائه ، والدعوة إلى تطبيق القسم المدون منه في الكتب^(٢) ، والبحث على فتح الاجتهاد ودراسة المستجدات المعاصرة .

وظهرت إلى الوجود فكرة البنوك بلا فوائد بمصر ، ثم انتشرت إلى العالم العربي والإسلامي ، وأخذت حظها الوافر

(١) المعاملات المالية المعاصرة ، شبير ص ٢١٢ .

(٢) مثل : البيع ، والصرف ، وبيع النسيئة في السلع ، وبيع السلم ، والاستصناع ، والإجارة ، والشركات العامة ، وشركة المضاربة والمرابحة ، والقرض ، والحوالة ، والرهن ، والكفالة ، والوديعة ، واللقطة (انظر : دراسات في الاقتصاد الإسلامي ، البحث السابق للدكتور المصري ص ١٧٩ وما بعدها) .

في الندوات الإسلامية ، ومجامع الفقه الإسلامي ، ومؤتمرات القمة الإسلامية ، والدراسات المعمقة (الأكاديمية) لنيل الماجستير والدكتوراه ، وكتب أساتذة الجامعات ، واللقاءات المتكررة لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة ، والمؤتمرات الفقهية ، وذلك للعمل على التخطيط والتنفيذ والدراسة لإيجاد مصارف إسلامية تتجنب الربا والمعاملات المحرمة ، وتحقيق أهداف الشريعة الغراء ، وتقديم الخدمات للناس .

ومرت بالمراحل التالية :

١- كانت المحاولة الأولى تجربة ميت غمر بمصر سنة ١٩٦٣م في بنوك الإدخار ، ثم تقرر تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم دُرمان بالخرطوم في السودان عام ١٩٦٣م ، وخرج منها مشروع « بنوك بلا فوائد » مع الدعوة لتطبيقه ، ثم ظهر بنك ناصر الاجتماعي بمصر سنة ١٩٧١ .

٢- وفي عام ١٩٧٥م قام لأول مرة مصرفان إسلاميان :

الأول : البنك الإسلامي للتنمية بجدة سنة ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م ، وهو مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي ، وتنمية التجارة الخارجية ، وتوفير وسائل التدريب ، والقيام بالأبحاث اللازمة .

وتشارك فيه جميع الدول الإسلامية ، لدعم التنمية الاقتصادية ، والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء ، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ، وتم ذلك بناء على توصية مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد بجدة عام ١٩٧٢م ، لإنشاء مصرف على أساس إسلامي .

الثاني : بنك دبي الإسلامي ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م الذي أنشئ بمرسوم من حكومة دبي ، برأسمال قدره خمسون مليون درهم ، على أن تقوم جميع أعماله على أساس الشريعة الإسلامية ، ثم بلغت الميزانية العمومية له لسنة ١٩٩٥م ٦,٢ مليار درهم ، وبلغت حقوق المساهمين ٣٠٩,٩ مليون درهم .

واحتفل العام الماضي ١٩٩٥م بمرور عشرين سنة على إنشائه ، للتنويه بأعماله المجيدة ونشاطه الواسع ، وكثرة فروعه ، وما يمثله من نجاح الفكرة الإسلامية ، والتطبيق العملي في الواقع والحياة .

٣- ثم بدأت المصارف الإسلامية بالانتشار ، في مختلف الدول العربية والإسلامية ، مثل بنك فيصل الإسلامي السوداني عام ١٩٧٧ ، وبنك فيصل الإسلامي المصري

١٩٧٧م ، وبيت التمويل الكويتي ١٩٧٧م ، والبنك الإسلامي
الأردني للتمويل والاستثمار^(١) ، عام ١٩٧٨م ، والمصرف

(١) يهدف البنك الإسلامي الأردني إلى اجتناب الربا ، وتغطية الحاجات
الاقتصادية والاجتماعية والقيام بالأعمال المصرفية في قبول
الودائع ، وفتح الحسابات ، وتأدية الشيكات ، وتحصيل الأوراق
التجارية ، وتحويل الأموال ، وفتح الاعتمادات المستندية ،
وإصدار الكفالات وخطابات الضمان ، وبطاقات الائتمان ،
والتعامل بالعملات الأجنبية ، وإدارة الممتلكات والتركات بالوكالة
بأجر ، وتنفيذ الوصايا ، وتقديم المعلومات الاستشارية لعملائه ،
وتقديم القروض الحسنة للغايات الانتاجية والاجتماعية ، كالزواج ،
 وإنشاء الصناديق الخاصة ، واستثمار الأموال التي يرغب أصحابها
في ذلك بمشاريع اقتصادية ، وتقديم التمويل اللازم للمشاريع
الاقتصادية (انظر : المعاملات المالية المعاصرة ، شبير ص ٢١٨)
وهذا نموذج لأعمال المصارف الإسلامية .

وبدأ البنك برأسمال أربعة ملايين دينار أردني ، ثم رفع عدة
مرات حتى وصل عام ١٩٩٤م إلى خمسة عشر مليون دينار ،
وبلغت فروعه إلى ٣١ فرعاً ، وساهم مثلاً في تمويل المستشفى
التخصصي بعمان ، ومصنع كيماويات ، ومصنع كهرباء ، ومصنع
أدوات صحية ، ومصنع أخشاب (انظر : البنك الإسلامي
الأردني ، بطاقة تعريف ص ١ ، ٩ ، ١٠ ، والتقارير السنوي
الخامس عشر ص ٥٥) .

الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة ١٩٨١م ،
وأنشئ بباكستان بنك المشاركات الباكستاني ، وفي إيران
البنك الإسلامي .

وزاد عدد المصارف الإسلامية ، حتى أصبح عددها
يربو على مائة وسبعين مصرفاً في أنحاء العالم من جنوب
افريقيا إلى كازاخستان ، وتركيا ، والدانمارك ،
والسنغال ، وأندونيسيا وحتى في أوروبا وأمريكا^(١) .

وافتتحت بعض المصارف التجارية فروعاً لها تحمل
اسم « الفروع الإسلامية » حتى مصارف ألمانيا فتحت
شبايك وفروعاً تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ، وذلك
لتلبية حاجات الناس ، وتنشيط الإدخار والاستثمار لأموال
المسلمين الملتزمين بالشرع ، لتحقيق الانسجام بين النشاط
التجاري ، والعقيدة والإيمان والدين .

وحولت أربع دول حتى الآن نظامها المصرفي بكامله

(١) انظر الخصائص المميزة لكل بنك إسلامي في البحث السابق
للدكتور رفيق المصري في : دراسات في الاقتصاد الإسلامي
ص ٥ مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ١٧٦ ص ٣ ملحق ،
والعدد ١٥٨ ص ٣٥ .

إلى مصارف تعتمد على صيغ التمويل الإسلامي الموافقة
لأصول الشريعة وقواعدها ، وهي : باكستان ، وماليزيا ،
وإيران ، والسودان^(١) .

٤- ظهر الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية عام
١٣٩٧هـ/١٩٧٧م بمكة المكرمة ، ويهدف إلى دعم
الروابط بين البنوك الإسلامية ، وتوثيق أواصر التعاون
بينها ، والتنسيق بين أنشطتها وتأكيد طابعها الإسلامي ،
واعترفت الدول الإسلامية باجتماع وزراء خارجية الدول
الإسلامية بالسنگال عام ١٩٧٨م بهذا الاتحاد^(٢) ، وضم
أكثر من ثلاثين مؤسسة مالية كأعضاء فيه^(٣) .

(١) انظر تقرير : إلغاء الفائدة من الاقتصاد في باكستان ص ١٦ وما
بعدها .

(٢) انظر : دراسات في الاقتصاد الإسلامي ص ١٩١ ، وما بعدها .

(٣) انظر : المعاملات المالية المعاصرة ، شير ص ٢١٧ ، ونقل في
الهامش أن الدكتور عوف الكفراوي أورد في كتابه « النقود
والمصارف » أسماء الأعضاء ، وهي : بنك دبي الإسلامي ،
وشركة الاستثمارات الإسلامية بالشارقة ، والمؤسسة المصرفية
المساهمة المحدودة بباكستان ، والمؤسسة الباكستانية
للاستثمار ، ومؤسسة تمويل المساكن بكراتشي ، ومؤسسة تمويل =

بواعث المصارف الإسلامية وأهدافها :

إن الباعث الأساسي ، والمحرض الرئيسي ، والهدف الحقيقي للمصارف الإسلامية هو الدين والإسلام بمعناه العام

= الأعمال الصغيرة بباكستان ، والشركة المساهمة الوطنية المحدودة للاستثمار بباكستان ، وبنك البحرين الإسلامي بهامس ، ومؤسسة فيصل للتمويل بتركيا ، ومصرف فيصل الإسلامي بالسنگال ، وبنك فيصل الإسلامي السوداني ، وبنك التضامن السوداني ، وشركة الاستثمار السوداني ، وبنك السودان الإسلامي ، والمصرف الإسلامي لغرب السودان ، وبنك التنمية التعاوني الإسلامي بالسودان ، وبنك البركة السوداني ، ومصرف فيصل الإسلامي ببغينا ، والشركة الإسلامية للاستثمار ببغينا ، وبنك فيصل الإسلامي بقبرص ، وبيت التمويل الكويتي ، وبنك ناصر الاجتماعي بمصر ، وبنك فيصل الإسلامي المصري ، والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بمصر ، ومصرف فيصل الإسلامي بالنيجر ، وشركة التنمية الإسلامية بالنيجر .
وأعلن البنك الإسلامي الأدرني للتمويل والاستثمار شعاره « الأولوية في تعاملنا للبنوك الإسلامية » (بطاقة تعريف ص ٩) ، وانظر : المصارف الإسلامية ، للدكتور رفيق المصري ص ١-٢ .

والشامل في تنظيم أمور الدنيا والآخرة ، وتأثيره على جميع حياة المسلم .

فالمصارف الإسلامية تقوم على أسس واضحة ، وانطلقت من بواعث متعددة ، وتسعى لتحقيق أهداف محددة ، وترجع جميعها إلى البواعث الدينية التي تتضمن في داخلها البواعث الاقتصادية والاجتماعية والعقدية والأخلاقية والتشريعية وحتى السياسية ، ويتضح ذلك بمايلي :

١- إن المصارف الإسلامية جزء من الاقتصاد الإسلامي ، والاقتصاد الإسلامي جزء من النظام الإسلامي ، والنظام الإسلامي يقوم على قيم إيمانية تحرم عبادة المال ، والتعامل بالربا ، والتعدي على أموال الناس بالباطل والاحتكار ، ويلتقي الإسلام في ذلك مع الشرائع السماوية الأخرى^(١) ،

(١) وهذا ما تلتقي عليه الشرائع السماوية الحريضة على هداية الإنسان أولاً ، وحسن التعامل بين الناس ثانياً ، ومنع الظلم ووجوب العدل والأمن والتطور مع الحياة ثالثاً ، وأن الربا محرم في جميع الأديان ، ولذلك أقبل المسيحيون في مصر على إيداع أموالهم بدون ربا في بنك فيصل الإسلامي في مصر مثلاً ، وأعلن رئيسه أنه يوجد أكثر من ٥٠٠٠ مودع من الإخوة المسيحيين لدى البنك =

فالمصارف الإسلامية خطوة على طريق بناء اقتصاد الأمة على أسس إسلامية .

٢- إن الاقتصاد الإسلامي يقيم التوازن بين الماديات والروحيات ، والتوازن بين الحقوق والواجبات^(١) .

٣ - إن الإسلام يعتبر الإنسان هو أساس الحياة ، وهو الغاية والهدف في تكريمه وخلقه ، ولذلك يهدف الاقتصاد الإسلامي إلى توفير الحاجات الأساسية للإنسان بطرق مشروعة ، ويقدر إرادة الإنسان ، ويحترم الملكية الخاصة ، ويهدف إلى نشر قيم التكافل الاجتماعي عن طريق المشاركة ،

= (انظر : تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي ص ٤١) .

وانظر : أصول الاقتصاد الإسلامي ص ١١ .

(١) انظر محاضرة الدكتور أحمد النجار عن التركيب الحضاري للإنسان العالم الإسلامي في كتابه بنوك بلا فوائد ص ٢٧ ، لبيان خصائص الإنسان المسلم المعاصر لمعرفة كيانه وفكره ، والتخطيط لإصلاحه وتنظيم حياته ، وفي ص ٤٣ بيان أهمية الدين كعامل مهم ومؤثر وسلاح فعال وحاسم في السلوك ، وانظر بحث الدكتور أحمد النجار بعنوان البنوك غير الربوية طريقنا إلى نظرية متميزة ، في الاقتصاد الإسلامي ، في كتاب (الاقتصاد الإسلامي ، بحوث مختارة ص ٥٥) .

وتفاعل رأس المال مع العمل ، وتخفيف سيطرة رأس المال والاحتكار بفرض أسعار مبالغ فيها ، ويعمل للقضاء على البطالة .

٤- جاءت المصارف الإسلامية ثمرة من ثمار الصحوة الإسلامية التي عمت أرجاء الوطن الإسلامي ، وكان لها الدور الطيب في المجالات التعليمية والتربوية والاقتصادية والثقافية وخاصة أن البلاد الإسلامية جربت كل الحلول الغربية واتضح عدم ملاءمتها ، والواقع أن أكثر البلاد الإسلامية تعتمد تشريعات وضعية ، قد يتفق بعضها مع الشريعة ، وبعضها بعيد كل البعد عن الشريعة^(١) ، لذلك كانت المصارف الإسلامية خطوة على طريق الاستقلال الحضاري والتشريعي للأمة .

٥- تسعى المصارف الإسلامية لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع في جميع الدول العربية والإسلامية ، وحتى العالمية ، في معاناة الأفراد المادية ،

(١) انظر : مجلة الاقتصاد الإسلامي ، المجلد ١٤ ، العدد ١٦٧ ص ٢٦ .

وتكديس الأموال ، وتحقيق الانسجام بين النشاط الاقتصادي والعقيدة والفكر الذي يؤمن به الناس ، وذلك بحلول مستمدة من الشريعة ، وتتفق مع القيم والمعتقدات .

ذلك أن العقيدة لها أثرها الفعال في ضبط السلوك ، وممارسة المعاملات التجارية ، وحماية المستهلك من الغش والخداع والاحتكار ، وإحسان العمل ، وأن يحب المرء لأخيه ما يحبه لنفسه ، وأن يكون حي الضمير في مراقبة الله تعالى أولاً ، والعمل لمرضاته وكسب محبته ورضائه في تطبيق دينه وشرعه ثانياً .

لذلك حرصت المصارف الإسلامية على الالتزام بقيم الإسلام وأحكامه في الانتاج والتجارة والاستهلاك وغيره بما يحقق الانتعاش الاقتصادي ، والحياة الكريمة ، وبناء اقتصاد الأمة على أسس إسلامية ، وتوفير الحاجات الأساسية للإنسان بطرق مشروعة .

وإن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يمثل أي عدوان على حقوق غير المسلمين في المجتمع الإسلامي وخارجه ، فالمبدأ الإسلامي المقرر قبل خمسة عشر قرناً في المعاملات « لهم ما لنا وعليهم ما علينا » ، كما أن ذلك لا يعني العزلة

عن المجتمع الدولي لأن القرآن الكريم يقرر بالنص الواضح الصريح وجوب التعاون ، فقال تعالى : ﴿ يَتَّخِذُ الْنَاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾ [الحجرات : ١٣] . وقال تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [المائدة : ٢] .

٦- كان للمصارف الإسلامية أثر إيجابي بارز في إتاحة الفرصة للرجوع إلى فقه المعاملات المالية ، والاجتهاد في العمليات المصرفية المعاصرة ، ولذلك كثرت البحوث والفتاوى والندوات والمؤتمرات في مجال الاقتصاد الإسلامي ، والمعاملات المالية المعاصرة ، والمقارنات مع مجريات الأمور ، وإصدار المجلات والنشرات والبيانات ، ثم الكتب والمؤلفات المتخصصة ، وإنشاء كليات الاقتصاد الإسلامي ووضع مفردات المقررات لها ، وبيان المراجع والمصادر القديمة والمعاصرة لكل منها^(١) .

(١) يقوم مركز الاقتصاد الإسلامي بجدة بجمع هذه المصادر والمؤلفات ، وتصنيفها ونشر عناوينها ، والتعريف بها ، وتقييمها إسلامياً واقتصادياً وفكرياً . ومن ذلك : مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الإسلامي بجدة ، ومجلة الاقتصاد الإسلامي =

٧- تهدف المصارف الإسلامية إلى القيام بعبء جميع الأعمال المصرفية المعروفة في الإدخار ، والاستثمار والتمويل وغيرها على الأسس الإسلامية ، والأحكام الشرعية ، والاجتهادات الفقهية .

٨- كان طموح المصارف الإسلامية أكبر بكثير من المصارف التجارية ، وأوسع نطاقاً وشمولاً من الجوانب الاقتصادية ، لتغطي الجوانب والنشاطات الاجتماعية ، والثقافية ، والعلمية والأخلاقية ، ورسمت ذلك في نظامها ، وحققت الكثير منه مما سنفرده في فقرة خاصة .

نشاط المصارف الإسلامية :

تمارس المصارف الإسلامية نشاطها بالاستفادة من أبواب المعاملات في الفقه الإسلامي ، والاستفادة من التجارب العملية للمصارف التجارية بما لا يخالف الشريعة الغراء ، ثم

= التي يصدرها قسم البحوث والدراسات الاقتصادية ببنك دبي الإسلامي ، ومجلة النور في الكويت ، وغيرها ، كما سنري في النشاط الثقافي .

باستقراء الأحكام الفقهية في الجوانب المستحدثة والجديدة من المعاملات المصرفية عن طريق الاجتهاد والاستنباط من الفقهاء وعلماء الشريعة في العصر الحاضر على ضوء الأصول الشرعية المقررة الثابتة ، والنصوص الفقهية الواسعة ، مع الاستفادة من التقنية الحديثة كإدخال الحاسب الآلي في المصارف الإسلامية ، وأجهزة الصرافة الآلية المتطورة ، وخدمة البنك الناطق .

ومن المتفق عليه أن هذه المصارف الإسلامية لا تزال في بداية نشأتها ، ولم يمض على أقدمها إلا عشرون سنة ، وهي خاضعة للتجربة ، والاستفادة من الخبرات والمشورات الدائمة والتجارب ، وأن مسيرتها لا تزال في أول الطريق ، ونحن - وهي معنا - نتطلع إلى التوسع والتطور والارتفاع إلى مستوى الآمال الجسام ، وتلبية جميع المتطلبات ، والاستفادة من الأخطاء والنصائح ، والقدرة على مجابهة الواقع المصرفي الربوي المفروض علينا ، وعلى العالم ، منذ مئات السنين .

ويتحدد نشاط المصارف الإسلامية فيما يلي :

- ١- النشاط المصرفي الاقتصادي في الادخار ، والاستثمار ، والتمويل ، وأداء الخدمات المصرفية التي سنفردها لها الفصل الثاني .

٢- النشاط الاجتماعي .

٣- النشاط الثقافي والتعليمي .

٤- نشاطات أخرى متنوعة .

أولاً- النشاط المصرفي الإسلامي الاقتصادي :

حرصت المصارف الإسلامية على مضاهاة والمصارف التجارية في نشاطها الاقتصادي والمصرفي وانتشرت في معظم دول العالم الإسلامي ، وافتتحت أكثر المصارف الإسلامية فروعاً لها في العواصم والمدن والقرى^(١) ، كما فتحت المصارف الإسلامية فروعاً لها في البلاد غير الإسلامية ، ونجحت في جذب الناس لثقتهم بإدارتها ، وأعمالها ، ونشاطها (انظر الجدول الخاص لتطور أعمال المودعين في البنك الإسلامي الأردني) واضطرت المصارف التجارية

(١) بلغت فروع البنك الإسلامي الأردني واحداً وثلاثين فرعاً في الأردن فقط حتى عام ١٩٩٤م . (البنك الإسلامي الأردني ، بطاقة تعريف ص ١٠-١٢) ، وكثرت فروع بنك دبي الإسلامي في مدينة دبي وسائر الإمارات .

التقليدية إلى فتح فروع للمعاملات الإسلامية خوفاً من تعرضها للإفلاس في ظل الركود الاقتصادي ، ولاجتذاب رؤوس الأموال^(١) .

وأصبحت المصارف الإسلامية قنوات شرعية أساسية للتنمية الحقيقية في المجتمع الإسلامي ، وفرضت وجودها على الساحة الدولية ، وقررت إيجاد الدينار الإسلامي ، وهو وحدة حقوق سحب خاصة بصندوق النقد الدولي ، ويعادل سعره ١,٤ من الدولار الأمريكي ، وقرر صندوق النقد الدولي تكوين بحثة تعني بالنموذج الإسلامي « بنوك بلا فوائد »^(٢) .

(١) انظر : تطوير الأعمال المصرفية للدكتور سامي حمود ص ١٤ ومابعدھا ، ٣٥ ، ٨٣ ، وانظر بحث « لماذا المصارف الإسلامية ؟ » للدكتور صديقي (قراءات في الاقتصاد الإسلامي ص ٢٣٧) ، وانظر المبررات الاقتصادية والدينية لقيام المصارف الإسلامية في كتاب « تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي » للدكتور غسان قلعاي ص ١٣ ومابعدھا .

(٢) قال الخبير الاقتصادي رشيد الجميل عضو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية : « البنوك الإسلامية أصبح لها أقدام راسخة في النظام المصرفي العالمي ، وهناك عدد كبير من المؤسسات =

وهكذا خرجت المبادئ الاقتصادية الإسلامية إلى الواقع ، وتغلغلت في كل مناحي الحياة المعاصرة ، وقدمت المصارف الإسلامية كافة الخدمات المصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة ، وتجنبنت ممارسة كافة أنواع الظلم كالربا ، والغرر ، والرشوة ، وظهرت المعاملات من كل محرم ، مع تأصيل القيم الأخلاقية ، وتقديم الخدمات الاجتماعية ، التي نافست فيها المصارف الأخرى منافسة كبرى وبناءة في خدمة الأمة والمجتمع^(١) .

ثانياً - النشاط المصرفي الإسلامي الاجتماعي :

حرصت المصارف الإسلامية على تطبيق الشريعة كاملة ، واتجهت لتقديم الخدمات الاجتماعية للقضاء على التخلف

= المصرفية الدولية افتتحت فروعاً لها في دول كثيرة وفق قواعد الشريعة الإسلامية والنظام الإسلامي ، ونرجو أن ينجح هذا النظام فيما فشل فيه النظامان الآخران ، وأن يحقق فائدة المواطن في العالم الإسلامي « حوار معه في مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ١٧٦ السنة الخامسة عشرة ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م ص ١٣ .

(١) مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد ١٧٦ ص ٦-٧ .

في المجتمع العربي والإسلامي ، والمساهمة في نهضته وتطوره ، والتأكيد على الآثار الاقتصادية في التعاليم الإسلامية على أفراد المجتمع كالدعوة إلى الإدخار ، والحث على الإنفاق ، والتوسط في الاستهلاك ، وتحريم الاكتناز ، وكون الإنسان هو الأصل ، والمال والنقد وسيلة لتحقيق مصالحه^(١) .

ويتجلى النشاط الاجتماعي للمصارف الإسلامية في أمور كثيرة ، منها :

١- الوقوف إلى جانب المتعاملين معها :

من التجاوز عليهم ، والتشهير بهم ، وإعلان إفلاسهم ، وتسعى لمساعدتهم في عثرتهم ، وعدم رفع الدعوى عليهم لمجرد تعثرهم في دفع الأقساط المحققة ، والصبر عليهم للوصول معهم إلى حلول تضمن استمرار المتعاملين في نشاطهم ، مع ضمان حقوق المودعين ، تطبيقاً لقول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُوْغُسْرَقٌ فَنظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾

[البقرة : ٢٨٠]

(١) انظر : تقويم أداء النشاط المصرفي الإسلامي ص ٥٩ .

٢- القرض الحسن :

وهو مشروع خيري لمساعدة المحتاجين في تدبير أمور حياتهم بدون فوائد ربوية ، وذلك لغايات إنسانية ، كالزواج ، والعلاج ، والكوارث ، وحوادث الوفيات ، والديون ، والإعسار ، وغيرها مما يخضع لتقدير اللجان المختصة في المصرف بعد الدراسة والتأكد^(١) .

(١) أفرد النظام الأساسي لبنك دبي الإسلامي الباب السادس للخدمات الاجتماعية ، المادتين ٧١ ، ٧٢ ، وفي عام ١٩٨٢م طبق ذلك عملياً ، ووضع لصندوق القرض الحسن لوائحها الخاصة بها ، ونصت المادة ٧١ على « منح القروض الحسنة للمتعاملين مع البنك الذين يواجهون صعوبات طارئة أثناء معاملاتهم ، حتى لا يضطروا للتعامل بالفائدة ، أو إعلان الإفلاس ، ومنح القروض الحسنة لأصحاب الضرورات كالعلاج والزواج وغيرها ، حتى لا يقعوا فريسة للمرابين » ، وبلغت جملة القروض في البنك منذ عام ١٩٨٢م حتى نهاية عام ١٩٩٤م أكثر من خمسين مليون درهم (انظر مقال : الدور الاجتماعي لبنك دبي الإسلامي ، في مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ١٧٦ للسنة الخامسة عشرة ، ص ٣٨ من الملحق) .

وحرص البنك الإسلامي الأردني على تغطية الحاجات =

وهذا ما يستحيل تصوره في بنك ربوي ، أو في فكر رأسمالي ، بينما ورد صريحاً أو قطعياً في القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، ودعا إليه الإسلام ، ويعتمد على العقيدة والإيمان أولاً ، والقيم الأخلاقية الإسلامية الفاضلة ثانياً ، ويؤكد الترابط بين الاقتصاد والمجتمع ، وعموم الشريعة في أحكامها .

٣- صندوق الزكاة :

أنشأت المصارف الإسلامية في داخلها صندوقاً للزكاة^(١) ،

= الاجتماعية الهادفة إلى توثيق أواصر التراحم والترابط في المجتمع ، ومنح البنك قروضاً حسنة خلال عام ١٩٩٣م فقط لحوالي ٤٢٣٥ مواطناً ، بلغ مجموعها مليوناً ونصف المليون دينار (البنك الإسلامي الأردني ص ٦) وأموال صندوق القرض الحسن ليست من أموال المودعين بالبنك ، بل هي من أموال أهل الخير من جهة ، ومن أصحاب الودائع الراغبين حصراً في إقراضها عن طريق البنك كقروض حسنة .

(البنك الإسلامي الأردني ، بطاقة تعريف ص ٦) ولها لجنة لإدارتها ، ووضعت لها لائحة خاصة .

(١) نظمت المادة ٧٢ من النظام الأساسي لبنك دبي الإسلامي تأسيس صندوق الزكاة ، وجعلته منفصلاً في إدارته وحساباته عن البنك ، =

التي تساهم في الحياة الاجتماعية ، وتعمل على محو الفقر ،
والتقليل من مخاطره ، وفتح فرص العمل ، والنشاط
الاقتصادي^(١) وتعتبر تطبيقاً لأحد أركان الإسلام الرئيسية^(٢) .

= ووضع لل صندوق لائحة تشرف على تنفيذها هيئة الفتوى والرقابة
الشرعية بالبنك حسبما نصت المادة ٧٣ من النظام الأساسي ،
وهو أول بنك نص على تأسيس « صندوق الزكاة » وطبق ذلك
عملياً .

ويوجد مجموعة باحثات يقمن بدراسة الأموال التي تجب فيها
الزكاة ، وتقديم الحساب الشرعي لها ، بالنسبة للأفراد ،
والتجار ، والشركات ، ويقمن بالزيارات الميدانية لذلك ، مع
الدراسات الاجتماعية للعائلات والأسر لتخفيف المعاناة عن
المستحقين من الفقراء والمساكين ، وبذلك تم إحياء فريضة جمع
الزكاة ، وللمساهمة في حل مشكلة العجزة والمتسولين والعاللة
على المجتمع .

(١) انظر بحث « دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية » للدكتور
يوسف القرضاوي ، في كتاب « قراءات في الاقتصاد الإسلامي
ص ١٣٣ » وكتاب « الاقتصاد الإسلامي ، بحوث مختارة
ص ٢٢٥ » ، وانظر البحوث والدراسات والفتاوى والقرارات التي
تصدر عن ندوات قضايا الزكاة المعاصرة التي يقيمها بيت الزكاة
بلكويت وعدد من المدن .

(٢) انظر كتاب فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ، وكتاب : =

ويتسابق المسلمون إلى تسليم الزكاة إلى المصارف الإسلامية ، التي تقوم بتأدية زكاة أموالهم المودعة أيضاً في المصرف ، لثقتهم في حسن توزيعها واستثمارها لصالح المسلمين ، مما يساعد في حل أهم مشاكل التنمية الاجتماعية الحقيقية ، ويساعد في تنفيذ المشروعات التي توفر فرص العمالة ، وتخطي مشاكل البطالة والاحتكار^(١) .

٤- المساهمة في حل مشكلة الإسكان :

وهي من المشكلات التي تواجه معظم المجتمعات المعاصرة ، وخاصة في البلاد الإسلامية بالنسبة للفقراء والمحتاجين والمساكين ، وموظفي الدولة ، ومتوسطي الدخل الذين يعانون من مشكلة السكن ، وكذا معاناة محدودي الدخل^(٢) .

= محاسبة الزكاة ، مفهوماً ونظماً وتطبيقاً ، للدكتور حسين شحاتة .

(١) انظر مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ١٧٦ للسنة ١٥

ص ٣٨ ، ٣٩ من الملحق .

(٢) المرجع السابق .

وقام بنك دبي الإسلامي - على سبيل المثال - ببناء مساكن خاصة لأبناء الإمارات العربية وبناء مساكن استثمارية ، بلغت جملتها حتى نهاية عام ١٩٩٤م مبلغ ٢,٧ مليار درهم .

وتم البناء عن طريق العقود الشرعية ، كالأستصناع ، أو المرابحة ، أو المشاركة المتناقصة التي يتنازل البنك عن جزء من حصته في المبنى سنوياً ، إلى أن تؤول الملكية الكاملة إلى المتعامل مع البنك ، فساهم في النهضة العمرانية والاقتصادية التي شهدتها الإمارات في العقدین الأخيرین^(١) .

كما بدأت المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات طويلة الأجل في العقارات على اختلاف أنواعها وآجالها ، وسدت ثغرة خطيرة وواسعة بسبب امتناع البنوك التجارية التقليدية عن تمويل النشاط العقاري .

وساهم بنك دبي الإسلامي - مثلاً - مساهمة فعالة في النهضة العمرانية والثقافية والاقتصادية ، وقام بمشروعات الأبنية في المشاريع الصناعية والتجارية والعقارية ، ثم ساهم

(١) انظر : مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ١٧٦ ، ص ٣٨ من الملحق .

بالنمو الاقتصادي والسكني في بعض البلاد العربية والإسلامية بالتوجيه الاستثماري فيها .

وبنى البنك الإسلامي الأردني « ضاحية بدر السكنية » في مدينة عمان ، ليتم تملك الشقق فيها للأفراد تدريجياً ، وتخفيف المعاناة عن محدودي الدخل .

٥- صندوق التنمية الاجتماعي :

وهو ما حرص عليه المفكرون عند إنشاء أول نموذج للبنوك بلا فوائد ، وتتكون حصيلته من التبرعات التي يقدمها الأفراد طوعية للبنك ، وتستحق حصيلة هذا الصندوق للتأمين ضد الكوارث التي تصيب المودعين^(١) .

ثالثاً - النشاط الثقافي والتعليمي للمصارف الإسلامية :

اعتمدت المصارف الإسلامية في أول نشأتها على خريجي كليات الحقوق والاقتصاد والمحاسبة ، وعلى عدد من

(١) انظر : بنوك بلا فوائد كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية ، مجموعة محاضرات للدكتور أحمد النجار ص ٥١ .

الموظفين ذوي الخبرة الواسعة في المصارف التجارية الربوية ، ولكنها لم تقف عند هذا الجانب السلبي ، وتعدت ذلك إلى الجانب الإيجابي ، وأخذت على عاتقها إعداد الكوادر الرائدة في المجال المصرفي الإسلامي ، وأنشأت عدة مراكز للاقتصاد الإسلامي بجدة والأزهر وعدد من البلدان ، أهمها « المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب » في البنك الإسلامي للتنمية بجدة^(١) .

وتم إنشاء مركز التدريب والتطوير في بنك دبي الإسلامي ليقوم بتدريب موظفي البنك على المستوى العلمي والعملية المطلوب^(٢) ، ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بمصر .

ويعقد الأمل على إنشاء « معهد للدراسات الإسلامية للاقتصاد والبنوك » بجانب كليات الاقتصاد الإسلامي التي قامت برفد المصارف الإسلامية بالخريجين ، والخبراء ، والمختصين ، وفي الجامعة العالمية بباكستان أنشئ المعهد

(١) مجلة الاقتصاد الإسلامي ، المجلد ١٤ العدد ١٥٨ ص ٣٧ .

(٢) مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد ١٧٦ ص ٣١ من الملحق .

الدولي للاقتصاد ، ويضم كلية للاقتصاد الإسلامي حتى الدراسات العليا .

وقامت المصارف الإسلامية بإصدار نشرات للتعريف بها ، ثم أصدرت مجلات متخصصة في الاقتصاد الإسلامي ، وتغطي أخبار المصارف الإسلامية ، وتقدم البحوث من المختصين فيها ، والخبراء في المصارف ، ومن الفقهاء والعلماء والمفكرين الذي يزودون هذه المجلات بالأحكام الشرعية النيرة ، والاجتهادات القيمة في المستجدات الفقهية ، مع الإجابة عن الفتاوى الشرعية للأسئلة الواردة من المصارف ، ومن المتعاملين معها ، ومن عامة الشعب ، وتطرح الآراء للعرض والمناقشة ، وتفتح مجال الإدلاء بالآراء ، والرد عليها ، للوصول إلى الحق والعدل والصواب ، وإزالة الشبهات السائدة بين المسلمين عن المصارف الإسلامية ، ومن غيرهم^(١) ، وأصبحت مصادر أصيلة للمعرفة والاقتصاد الإسلامي والمصارف خاصة .

(١) ومن المجلات مجلة النور التي يصدرها بيت التمويل الكويتي ، ومجلة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية التي يصدرها باسم « مجلة البنوك الإسلامية » .

ومن هذه المجالات : مجلة الاقتصاد الإسلامي ، في بنك دبي الإسلامي منذ عام ١٩٨١م وتجاوزت أعدادها ١٨٣ عدداً ، وهي مجلة شهرية لنشر الفكر الاقتصادي الإسلامي عامة ، والفكر المصرفي خاصة ، مع الثقافة الإسلامية ، والتوجيه والتربية الدينية^(١) .

ومنها مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي ، التي يصدرها مركز النشر بجامعة الملك عبد العزيز بجدة ، وهي فصلية أو نصف سنوية ، وتصدر باللغتين العربية والانكليزية ، وفيها دراسات اقتصادية إسلامية ومصرفية معمقة ، مع تقييم الكتب التي تصدر في هذا الخصوص .

وأنشأ البنك الإسلامي الأردني معهد التدريب الخاص بالبنك ، ويتم فيه تنظيم الدورات المتخصصة لموظفي

(١) تدعم المصارف الإسلامية النشاط الثقافي عامة ، كبرنامج الأطفال « لماذا أنا مسلم » التلفزيوني الذي يموله بنك فيصل الإسلامي المصري بالاشتراك مع اتحاد السينمائيين العرب (دراسات في الاقتصاد الإسلامي ، بحث د . المصري ص ٢١٣) .

البنك ، لتغطية مختلف الأنشطة والأعمال المصرفية والمالية والإدارية ، ودورات بالأمور الشرعية والتسويقية والتحليل المالي والسلوك الوظيفي واللغة الإنكليزية ، وأرسل البنك الإسلامي الأردني موظفيه للقيام بالدورات والبرامج الدراسية وحضور الندوات داخل الأردن وخارجه ، وفتح أبوابه لتدريب الطلبة من المؤسسات التعليمية على الأعمال المصرفية الإسلامية ، كما يستقبل المتدربين من سائر البلاد العربية للاطلاع على تجربة المصرف ، ويستقبل طلبة الجامعة الأردنية ، ووكالة الغوث ، ويقدم العون والمساعدة إلى العديد من الطلبة والباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته من الأردن وخارجه^(١) .

ولا تقف المصارف الإسلامية عند هذا الحد من النشاط الثقافي ، بل تدعو ، وتشارك في عقد الندوات والمؤتمرات التي يشارك فيها العلماء والفقهاء والمفكرون والخبراء والمتخصصون في المصارف الإسلامية^(٢) .

(١) البنك الإسلامي الأردني ، التقرير السنوي الخامس عشر ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م ص ١٤-١٥ .

(٢) نظم بنك دبي الإسلامي أول مؤتمر عالمي حول البنوك الإسلامية =

كما تشارك المصارف الإسلامية بحضور وافر في الندوات والمؤتمرات التي تعقدها الجامعات العربية والإسلامية ، وكليات الشريعة والاقتصاد ، وغيرها من الجهات الكثيرة المتعددة^(١) .

= عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م ، وحضره كبار العلماء والمفكرين الاقتصاديين لمناقشة أهم القضايا المصرفية الشرعية ووضع الإطار الشرعي لمعاملات المصارف ، ثم عقد المؤتمر الثاني بالكويت عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، والثالث بدبي ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م وهكذا .

كما نظم البنك الإسلامي الأردني مع كلية الشريعة عقد « ندوة المستجدات الفقهية في المعاملات المعاصرة » ، كما يعقد المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة ندوات ودورات دائمة ، وتعد ندوات في بنوك فيصل الإسلامية ، ومجموعة دلة البركة الإسلامية ، وبيت التمويل الكويتي ، وغيرها ، وعقدت ندوة الحوار بين الإعلاميين والفكر الاقتصادي الإسلامي ومؤسساتها مع مجموعة دلة البركة عام ١٤١٥هـ/١٩٩٥م (مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد ١٧٦ ص ٤٠ من الملحق) .

(١) نظمت صحيفة « المدينة » السعودية ندوة بجدة عن تجارب المصارف الإسلامية جمعت ثلة من الخبراء المختصين ، انظر مقالاً عن الندوة في مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد ١٥٨ ، السنة ١٤ ، ص ٣٥ وما بعدها .

وتساهم المصارف الإسلامية في إفاد الطلاب المتخصصين من موظفيها ومن غيرهم ، للحصول على الشهادات الدراسية العلمية المعمقة (الماجستير والدكتوراه) وتدعم الطلاب الذين يدرسون هذا التخصص ، وتساهم في نشر وطباعة الكتب والرسائل .

وأخيراً - وليس آخرأ - فإن بنك دبي الإسلامي افتتح « المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم » لتساهم في التربية الاجتماعية والاقتصادية والشرعية ، وتوفر على الدولة أعباء كثيرة ، وبدأت عام ١٩٨٠ باثني عشر طالباً ، ثم وصل عددهم عام ١٩٩٥ إلى أربعمئة طالب ، مع التخطيط في البنك لإقامة روضة وحضانة مع الاهتمام الخاص بالمرأة لأنها عماد المجتمع .

رابعاً- النشاطات الأخرى في المصارف الإسلامية :

تقوم المصارف الإسلامية بنشاطات عدة أخرى منها :

- ١- أقسام خاصة للنساء التي أنشأها بنك دبي الإسلامي ، فأنشأ في كل فرع قسماً خاصاً لإنجاز معاملات النساء مع البنك ، لتجنب التعامل مع الرجال ، والاختلاط المنهي

عنه ، ويحفظ على المرأة عفتها وكرامتها وحياءها ، وكان بنك دبي الإسلامي سباقاً في هذه السُّنة الحسنة مع ما فيها من تكلفة مادية زائدة^(١) .

٢- إدارة الصناديق المخصصة للغايات الاجتماعية في البنك الإسلامي الأردني .

٣- إدارة التركات ، وتنفيذ الوصايا الشرعية في إطار الخدمات الاجتماعية في البنك الإسلامي الأردني .

٤- شراء أجهزة طبية لطبيب أسنان من بنك دبي الإسلامي ، كما أنشأ البنك مصنعاً للنسيج عام ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م وغير ذلك^(٢) .

٥- أوجدت المصارف الإسلامية فرصاً كثيرة للوظائف ليعمل بها الشباب والبنات والخبراء ، والمختصون ، وخريجو الجامعات ، وهيأت لهم أعمالاً كريمة وذات دخل مرموق ، مع العمال والإداريين وغيرهم^(٣) .

(١) مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ١٧٦ ص ٤٠ من الملحق .

(٢) مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ١٧٦ ص ٦ من الملحق .

(٣) إن أعداد الموظفين في المصارف الإسلامية كبير جداً ، مع =

(انظر جدول تطور أعداد الموظفين في البنك الإسلامي الأردني) .

الرقابة الشرعية :

إن الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية تطبيق الإسلام ، والالتزام بالأحكام الشرعية ، ولما كان القائمون على المصارف الإسلامية والموظفون فيها غير مختصين بالشرعة الغراء من جهة ، ولأن أعمال المصارف الإسلامية يعتمد بعضها على ما قرره الفقهاء القدامى في كتبهم ، ويحتاج بعضها الآخر إلى الاجتهاد والاستنباط ، والتخريج والتفريع من جهة ثانية ، لذلك قررت معظم المصارف الإسلامية إيجاد هيئة رقابة شرعية من كبار العلماء والفقهاء والمختصين بالدراسات الإسلامية ، والمعاملات المالية القديمة والمعاصرة .

وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بدراسة نظام المصرف

= كثرتها ، وكثرة فروعها ، ثم تطور العمل بها ، فعلى سبيل المثال تطور عدد العاملين في البنك الإسلامي الأردني من ٣٥٠ موظفاً وموظفة عام ١٩٧٧م ، وارتفع إلى ٩١٣ موظفاً وموظفة في نهاية عام ١٩٩٣م ، وهكذا يقال في بقية المصارف .

الأساسي ، ثم تحقق في جميع التعليمات ، وتدرس العقود التي تبرمها المصارف ، وتتأكد من مطابقتها للشريعة الغراء ، وموافقتها للفقہ الإسلامي عامة ، وقد يضيق عليها مذهب معين ، فتجد الحل الشافي ، والجواب الملائم في رحاب بقية المذاهب ، فتفتي به .

كما تجيب هيئة الرقابة الشرعية على الأسئلة والاستفسارات التي توجه إليها من إدارة المصرف ، وسائر العاملين فيها ، وحتى من قبل المشتركين والمتعاونين والمساهمين في المصرف .

وتكون آراء هيئة الرقابة الشرعية - في الأصل - ملزمة ، لأنها تمثل الشرع الواجب التطبيق ، ولا تقتصر على مجرد المشورة أو الاقتراح أو التوصية التي يتخير المصرف في أخذها أو تركها^(١) .

(١) تشارك هيئة الرقابة الشرعية عادة في الاجتماع السنوي للمصرف ، وفي إعداد التقرير السنوي له ، وتبين للمساهمين والمودعين والمعاملين وسائر الناس التزام المصرف في أعماله ونشاطه وخدماته بأحكام الشرع الإسلامي (انظر التقرير السنوي للمستشار الشرعي في البنك الإسلامي الأردني عن السنة المالية ١٩٩٣ م ، =

وتقوم هيئة الرقابة عادة - في كل مصرف - بالاجتماعات الدورية ، أو الطارئة ، وقد تصدر الفتاوى والآراء في كتب تطبع وتنتشر على الجمهور ، كما فعل بنك فيصل الإسلامي السوداني بالخرطوم عام ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م وبيت التمويل الكويتي عام ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م وأعيد طبعه عام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م مع الإضافة إليه ، وما تنشره مجموعة البركة من « الفتاوى الشرعية في الاقتصاد » (لأعوام ١٤٠٣-١٤١٠هـ/ ١٩٨٤-١٩٩٠م) ، وكذلك أصدر البنك الإسلامي الأردني نشرات إعلامية بعنوان « الفتاوى الشرعية » الجزء الأول والثاني .

كما يقوم أعضاء هيئة الرقابة بتدوين فتاويهم وآرائهم واجتهاداتهم ، وطبعها في كتب مستقلة ، أو بنشرها في المجلات الاقتصادية ، ومجلات المصارف الإسلامية ، والمجلات الإسلامية^(١) .

= مقترناً بالتقرير السنوي الخامس عشر للبنك ص ٣٥ وما بعدها) ،
وانظر : المصارف الإسلامية ، للدكتور رفيق المصري ص ٤ وما بعدها .

(١) إن كتب الاقتصاد الإسلامي والأعمال المصرفية ، والفتاوى =

ولا تقتصر المصارف الإسلامية على الالتزام بآراء هيئة الرقابة ، بل تحاول أن توسع دائرة الفتوى ، وتستعين بآراء واجتهادات وخبرات العلماء والفقهاء وأساتذة الجامعات في كليات الشريعة والاقتصاد الإسلامي ، ولذلك تعقد - أو تشارك في عقد - الندوات الدولية والمؤتمرات الفقهية للاستفادة من البحوث والدراسات والمناقشات وتبادل الخبرات ووجهات النظر ، وحتى توجه الأسئلة إلى دوائر الفتاوى الرسمية والمجامع الفقهية .

ويتم التعاون عادة بين هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ، كما يتم التعاون مع كليات الشريعة ، وكليات الاقتصاد العام ، والاقتصاد الإسلامي ، والاستفادة حتى من الخبراء غير المسلمين ، أو غير المتخصصين في الشريعة ، لتبني آراءهم النافعة والمفيدة التي لا تتعارض مع الشرع الحنيف^(١) .

= الشرعية ، وأحكام المعاملات المالية المعاصرة أصبحت تملأ الساحة والحمد لله ، منها كتب الدكتور علي السالوس ، والشيخ محمد خاطر ، والدكتور شبير ، والدكتور المصري وغيرهم .
(١) انظر : المصارف الإسلامية ، المصري ص ٤ وما بعدها .

ويضم الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية على هيئة الرقابة الشرعية العليا ، وتتألف من رؤساء هيئات الرقابة الشرعية لكل مصرف ، ويمكن أن يضم إليهم بعض الفقهاء والعلماء ، وتختص هذه الهيئة بمتابعة أعمال البنوك الإسلامية الأعضاء ، والتأكد من مطابقتها للأحكام الشرعية ، ويحق لها أن تطلب من البنوك الأعضاء موافاتها بالبيانات التي تعينها على أداء مهمتها ، كما تختص بالنظر في طلب أي مسلم في شأن ما يراه من مدى شرعية أعمال أي بنك من البنوك الأعضاء^(١) .

بواعث الرقابة الشرعية وغاياتها :

إن القرآن الكريم والسنة النبوية لم يتحدثا عن نظرية أو نظام اقتصادي محدد بعينه ، وإنما تناولا عدداً من المبادئ والمؤشرات الاقتصادية الصالحة لكل زمان ومكان ، لتكون متكاملة مع العقيدة والإيمان ، والأخلاق والسلوك والعبادة ، والتزم العلماء والفقهاء والمسلمون بذلك في التاريخ

(١) انظر : دراسات في الاقتصاد الإسلامي ص ١٩٢ ، ٢١٦ ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، المجلد ١٤ ص ٣٨ .

الإسلامي ، وطبقوا هذه الأسس في الفقه والمعاملات الشرعية ، ثم تطورت الأمور تطوراً مذهلاً في المعاملات المعاصرة .

وقامت المصارف الإسلامية على أساس إسلامي ، لتسترشد بالأسس والقواعد والضوابط السابقة ، وتستعين بالفقهاء والعلماء في التفاصيل والمستجدات ، فقاموا بوضع الأنظمة العامة للمصارف ، وتابعوا الاجتهاد في المستجدات اليومية ، وكانت المصارف الإسلامية بحاجة ماسة لهم في متابعة العمل ، وممارسة الرقابة ، خشية تسرب الدخيل والمحرم إلى أعمال المصرف ، وأكملوا الطريق في بيان الوسائل البديلة للمعاملات المحرمة ، وإنارة السبيل أمام المصارف الإسلامية ، وإرشادها إلى الطريق الأقوم^(١) .

(١) انظر : تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الإسلامية - للدكتور سامي حمود ص ٧٤ .

وعقد في القاهرة هذا العام ١٩٩٦ م المؤتمر الضريبي الثالث وشهده حوالي ٥٠٠ خبير وأستاذ ، وقدم فيه بحوث عن الرقابة في المصارف الإسلامية ، وبيان أهميتها (انظر : مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ١٨٣ ص ٣٣) وكتب الأستاذ محمد عبد =

الميزات والخصائص للمصارف الإسلامية :

إن المصارف الإسلامية تقوم بجميع الوظائف التي تقوم بها البنوك الربوية من إيداع ، وتمويل ، وخدمات ، وتيسير المعاملات ، وجذب الودائع ، وتحويلات ، وصرف ، مما لا يمكن الاستغناء عنه اليوم .

وتعمل المصارف الإسلامية على تلبية متطلبات العصر ، ومتطلبات التنمية في المجتمعات الإسلامية ، وتلتزم بالأسس الاقتصادية السليمة التي تتفق مع المبادئ الإسلامية^(١) .

ولكنها تمتاز بميزات وخصائص نشير إليها باختصار ، أهمها :

١- الالتزام بالأحكام الشرعية الإسلامية في جميع الأعمال ، ونجحت الفكرة في تطبيق شرع الله ، وكان الإقبال

= الحكيم زعير بحثاً عن العلاقة بين الرقابة الشرعية والرقابة المالية في المؤسسات الإسلامية ، حلقتان ، نفس المجلد العدد ١٨٢ ص ٤٢ ، العدد ١٨٣ ص ٤٢ .

(١) انظر : منهج الصحوة الإسلامية ، للدكتور أحمد النجار ، ص ٢١ ، دراسات في الاقتصاد الإسلامي ص ٢١٣ .

الشعبي وال جماهيري شديداً ، فرح به المؤمنون ، وأقبل الناس عليها إقبالاً منقطع النظير^(١) ، لأن الفكرة الإسلامية تستمد قوتها من شرعيتها أولاً ، ومن قوة أدائها وحسن تطبيقها ثانياً ، ومن أثرها في المجتمع والحياة ثالثاً^(٢) .

وذلك يحقق للمتدين عامة ، وللمسلم خاصة ، الانسجام بين العقيدة والشرعية ، والدين والدنيا ، والإيمان والمعاملات والسلوك ، فيشعر المؤمن بالراحة النفسية ،

(١) تطور أعداد المودعين في البنك الإسلامي الأردني من ٥٠ ألف عام ١٩٨٤ إلى ٣٥٠ ألف عام ١٩٩٣ م أي سبعمائة بالمائة خلال عشر سنوات .

(٢) كان للعلماء أو الدعاة والمفكرين ورجال الفكر والخبراء والاقتصاديين المسلمين أثر كبير وبارز في هذا الخصوص ، كما قاد الفكرة للتطبيق عدد من المسؤولين والحكام ورجال الأعمال والقادة المخلصين لدينهم ، منهم : الأمير محمد الفيصل آل سعود الذي فتح بنك فيصل الإسلامي في عدة مدن ودول ، وصالح عبد الله كامل الذي رعى مجموعة البركة في عدة بلاد أيضاً ، وسعيد لوتاه الذي كان أول من تحمس للفكرة وسعى لإنشاء بنك دبي الإسلامي ، ومنهم قادة ورؤساء ، فجزي الله الجميع خيراً لما قدموه لأنفسهم ودينهم وأمتهم .

والطمأنينة الذاتية ، ورفع الحرج عن المسلم ، وتطهير أمواله من إثم التعامل بالربا وسائر المحرمات .

وإن المصارف الإسلامية تعتبر أعمالها ، كسائر أعمال المسلم ، رسالة تؤديها في هذه الحياة ، وتعتبرها عبادة تقترب بها إلى الله تعالى في إقامة شرعه في الأرض ، وتطبيق دينه ، وتجنب المعاصي والمحرمات والكبائر ، فأنقذت الأمة الإسلامية من عذابي الدنيا والآخرة .

وهذا يبرهن للعالم أن الإسلام صالح للحياة في كل زمان ومكان ، وأنه قادر على تيسير المعاملات للناس ، وقضاء حوائجهم وطموحاتهم وآمالهم في ظل الشريعة الغراء ، دون حرج أو عنت ، وأن الإسلام دين معاملات ودنيا ، وليس مجرد عبادات وروحانيات وآخرة .

وجاء نجاح المصارف الإسلامية رداً عملياً على المشككين بالإسلام أولاً ، وبالاقتصاد الإسلامي ثانياً ، وبالمصارف الإسلامية ثالثاً التي كانت حتى منتصف القرن العشرين وهماً عند أناس ، وحلماً عند آخرين^(١) .

(١) انظر : دراسات في الاقتصاد الإسلامي ، بحث النظام المصرفي =

٢- الاعتماد على نظام المشاركة في الأرباح وتجنب الربا والفائدة :

تتجنب المصارف الإسلامية أعظم وأخطر جريمة بشعة تقع بها المصارف الأخرى ، وهي كارثة الربا التي أعلن الله تعالى الحرب على فاعليها ، فقال تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ [البقرة : ٢٧٨-٢٧٩] .

وليس المراد مجرد أخذ الربا والفائدة على رأس المال ، بل المراد جميع المعاملات التي تعتمد على الربا ، وتقوم على أساسه .

والربا من أكبر الكبائر في الإسلام ، وله أخطاره الكبيرة التي عبر عنها - من الوجهة الاقتصادية فقط - وحذر منها أحد العلماء الألمان وهو جوهان فيليب بتمان ، وأصدر كتاباً سماه

= الإسلامي ، للدكتور رفيق المصري ص ٢١٣ وما بعدها ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ١٧٦ ، الملحق ، تطوير الأعمال المصرفية ص ٤٥١ ، ويقول : « مبنية على أساس الانسجام مع الهدى الإلهي العظيم » .

« كارثة الفائدة » وترجمه الدكتور أحمد النجار .

يقول الدكتور سامي حمود : « ليست قضية الربا هي المسألة المحدودة بالحلال والحرام فحسب ، ولكنها قضية الإنسان في تعامله مع رأس المال ، أيكون سيداً أم عبداً أمام الدرهم والدينار ، فإن كان سيداً فهو الشريك مع رأس المال على أساس الغرم والغنم ، وإن كان هناك ربح فهو مقسم بالنسبة التي جرى عليها الاتفاق ، وإن كان خسارة فإن العامل يخسر جهده ، ومالك المال يخسر ماله ، وبذلك يكون البناء العادل السليم »^(١) .

ويؤكد الدكتور سامي حمود أن الربا ليس غاية في ذاته في العمل المصرفي ، فيقول : « إن العمل المصرفي - رغم تمازجه الخالص مع الربا - قابل لأن تظهر صورته إذا أردنا تحقيق ذات الغايات المستهدفة دون التقييد بالوسائل التي تخالف أوامر الرحمن »^(٢) .

واستبعاد الربا والتعامل بالفائدة يجنب سوءات الربا ،

(١) تطوير الأعمال المصرفية ص/ب .

(٢) المرجع السابق ص ٤٥٤ .

وخاصة في ظاهرة التضخم ، ولأن العلاقة بين الطرفين هي مجرد علاقة « استتجار نقود » وتجعل الغني يزداد غنى ، والفقير يزداد فقراً ، بينما تسعى المصارف الإسلامية إلى تقريب المسافة بين الطرفين ، وتسعى لإزالة الضغائن ، ومحاربة الأحقاد التي تتولد عن التفاوت الكبير بين الطبقات ، وصراع الطبقات^(١) ، وعدم تراكم الثروة تراكمًا مغلًا .

وتقوم المصارف الإسلامية على أساس المشاركة التي تحقق الربح العادل الذي يتكافأ مع الدور الفعال الذي أداه المال في التنمية الاقتصادية ، وتحرر المسلم من نزعة السلبية التي يتسم بها المودع لماله انتظاراً للفائدة ، ويحقق المصرف الإسلامي العدل في التوزيع ، والإحسان في النشاط ، لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ [النحل : ٩٠] . وانظار المعسر وغير ذلك^(٢) .

(١) منهج الصحوة الإسلامية ص ٢٣ وما بعدها .

(٢) قراءات في الاقتصاد الإسلامي ، بحث : لماذا المصارف الإسلامية للدكتور صديقي ص ٢٤٠ ، ٢٦٨ ، المعاملات المصرفية ، للدكتور السالوس ص ١٩ ، كتاب كارثة الفائدة ، ترجمة الدكتور أحمد النجار ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد =

٣- تتميز المصارف الإسلامية بالنشاط الاجتماعي والثقافي ومراعاة القيم والأخلاق ، في القرض الحسن ، والإنظار للمعسر ، وتحصيل الزكاة ، وتوزيعها حسب الآية الكريمة التي حددت مصارف الزكاة ، والمساهمة في حل مشكلة السكن ، والشعور بمآسي المجتمع ، وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ، لأن المصارف الإسلامية تنطلق من تصور الإسلام ومنهجه الخاص الذي يغطي جميع حاجات الإنسان ، ومجالات الحياة ، كما سبق في الميزة الأولى ، والنشاط الاجتماعي^(١) .

وتحرص المصارف الإسلامية على التعامل مع أصحاب المهن الصغيرة ، والحرف الفردية ، وصغار التجار بنفس الحرص على التعامل مع كبار التجار ، لأن المصارف الإسلامية تؤدي رسالة ، وتفتح المجال للمواطن في تنمية موارده المحلية ، وزيادة دخل الفرد .

= ١٧٦ ، ص ٧ ، منهج الصحوة الإسلامية ص ٣١ وما بعدها .
(١) منهج الصحوة الإسلامية ص ٣٩ ، دراسات في الاقتصاد الإسلامي ، بحث : النظام المصرفي الإسلامي ، للدكتور رفيع المصري ص ١٦١ ، ٢١٣ وما بعدها .

وبذلك تحقق الأعمال المصرفية ، وتشارك في النشاط الاقتصادي ، وتساهم في الفعاليات الاجتماعية والسياسية والدينية .

٤- إن أكثر المصارف الإسلامية شركات مساهمة ، وجميع الأسهم اسمية ، يكتبب المؤسسون ببعضها ، ويطرح الباقي على الجمهور للاكتتاب العام .

٥- المصارف الإسلامية غير متخصصة ، فتقوم بأعمال الاستثمار الزراعي والصناعي والتجاري وسائر النشاطات التي ذكرناها سابقاً .

٦- تعمل المصارف الإسلامية على إنشاء أنظمة تعاونية تتفق مع الشريعة الغراء ، لتأمين أموالها الخاصة ، والودائع النقدية ، وإنشاء تأمين تبادلي لصالح الغير ، كما نص على ذلك بنك دبي الإسلامي ، وبيت التمويل الكويتي ، وقريب منه البنك الإسلامي الأردني الذي قرر مجلس الإدارة فيه إنشاء صندوق التأمين التبادلي لمديني البنك ، وذلك للتعويض على المشتركين في الصندوق ، وتبرع البنك لهذه الغاية - مبدئياً - بمبلغ خمسمائة ألف دينار ، ليكون نواة هذا الصندوق ،

لتغطي صغار المتعاملين مع البنك^(١) .

٧- إنشاء صندوق الزكاة في المصارف الإسلامية ملحقاً بالمصرف ، مع الانفصال عنه في الإدارة والحسابات ، كما سبق بيانه .

٨- وجود الرقابة الشرعية لضمان التقيد بالشريعة والأحكام الفقهية كما سبق .

٩- توزيع المصارف الإسلامية أرباحها على شكل مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة ، وأرباح على المساهمين والمودعين ، مع الاحتفاظ باحتياطي ، ضمن نسب محددة وقواعد مطردة^(٢) .

١٠- تلتزم المصارف الإسلامية بضوابط العمل المصرفي ، وقواعد الإدارة المصرفية ، من حيث مراعاة السيولة والضمانة والريعية وتنظيم الائتمان بما يتفق مع الشريعة الإسلامية وأحكام الفقه ، وتتجنب ما يخالف ذلك ،

(١) البنك الإسلامي الأردني ، بطاقة تعريف ص ٤ .

(٢) دراسات في الاقتصاد الإسلامي ، بحث الدكتور المصري ص ١٣٢ .

وكذلك تقوم المصارف الإسلامية بأعمال المصارف التجارية باستثناء ما هو محرم شرعاً ، وتقبل المصارف الإسلامية الودائع سواء للحفظ ، أم للاستثمار .

١١- تقوم المصارف الإسلامية على مبدأ الفصل الحسابي بين الموارد العادية ، والموارد الخاصة ، للتوصل إلى البيان الدقيق لأرباح وخسائر الاستثمار العام أو الخاص^(١) .

١٢- إن أنظمة المصارف الإسلامية وأهدافها ونشاطاتها تتيح التكيف والتلاؤم المستمر مع التغيرات الهيكلية للاقتصاد ، ومواجهة الأزمات بصورة مشتركة ومرنة ، وبما يحقق حاجات الناس والمواطنين^(٢) .

١٣- امتازت المصارف الإسلامية بالحصول على ثقة الناس بها ، وإقبالهم عليها ، مما جعل المصارف الإسلامية ناجحة ، وأنها مؤسسات اقتصادية ذات إمكانيات وأساليب عمل متميزة ، وتلقى الاحترام والتقدير من المؤسسات المالية الدولية .

-
- (١) دراسات في الاقتصاد الإسلامي ، بحث الدكتور المصري ص ٢١٤ وما بعدها ، منهج الصحوة الإسلامية ، النجار ص ٢١ .
- (٢) مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد ١٧٦ ص ٧ .

ولذلك اتجهت المصارف الربوية الوطنية والعالمية بتنفيذ الكثير من صيغ العمل المصرفي الإسلامي ، وفتحت البنوك التقليدية فروعاً فيها للمعاملات الإسلامية ، نتيجة للشعور الديني الزائد لدى جماهير الأمة ، وحرصها على التمسك بدينها وعقيدها ، والرجوع إلى أصالتها .

واستطاع بنك دبي الإسلامي أن يتبوأ المرتبة الخامسة على مستوى ٤٧ بنكاً بدولة الإمارات ، كما احتل البنك الإسلامي الأردني المرتبة الثالثة بين البنوك العاملة في الأردن من حيث مجموع الموجودات والودائع والاستثمار ، وينافس على المرتبة الثانية بين البنوك والمصارف العريقة والقديمة والمتعاونة والمستفيدة من جميع الخدمات والخبرات المصرفية في العالم ، كما يحتل البنك الإسلامي الأردني المرتبة الرابعة بين أكبر خمسمائة شركة أردنية من حيث التمويل^(١) .

وإن تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي عامة ، والمصارف الإسلامية خاصة ، لا يعني العزلة عن العالم والمجتمع

(١) البنك الإسلامي الأردني ، بطاقة تعريف ص ٧ .

الدولي بأنظمته المختلفة ، فالإسلام يطالب بتطبيق مبادئه
وتعاليمه ، كما يطالب بالتواصل والتعاون مع كل شعوب
العالم ، وفتح القنوات الاقتصادية معهم .

* * *